

" دور المرأة في الحياة السياسيّة في الأردنّ 2010-2020 "

نجود خالد الحسامي

اشراف الدكتور : عامر سلامه القرالة

مجال البحث : العلوم السياسية

الجامعة الاردنية – كلية الامير حسين بن عبدالله الثاني للدراسات الدولية

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المرأة في الحياة السياسيّة في الأردنّ (2010-2020). تمثّلت عيّنة الدراسة التي تمّ اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنيّة ممّن مارسن الحياة السياسيّة في الأردنّ خلال الفترة (2010-2020).

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفيّ التحليليّ الكميّ. ولتحقيق أهداف الدراسة؛ تمّ تطبيق مقياسها على العيّنة المختارة، وقد تمّ استخراج دلالات الصّدق والثبات للأداة. وتمّ إدخال بيانات الدراسة إلى البرنامج الإحصائيّ (SPSS). وقد استخدمت الباحثة المعادلات الإحصائيّة للإجابة على أسئلة الدراسة، وكانت التكرارات والنسب المئويّة والمتوسّط الحسابي والمتوسّط الحسابي والوسيط ومعامل ارتباط بيرسون، واختبار معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) واختبار (One-Sample T- Test) للعيّنة الواحدة، واختبار تحليل التباين الثنائي (Two-Way Anova).

أظهرت نتائج الدراسة أنّ المتوسّط الحسابيّ لأداء عيّنة الدراسة التي تمّ اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنيّة من العاصمة عمّان، ممّن مارسن الحياة السياسيّة في الأردنّ خلال الفترة من (2010-2020) قد بلغ ما نسبته (78.99%)، وأنّ مستوى الدلالات لأداء عيّنة الدراسة بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيّرات (العمر، المستوى التعلّيمي، المهنة / الوظيفة، مكان الإقامة) قد بلغت على النحو المتتالي التالي: حاز مستوى الدلالة "المستوى التعلّيمي" على معدّل تراكميّ (0.59132 %)، وحاز مستوى الدلالة "مكان الإقامة" على معدّل تراكميّ (0.58392%)، وحاز مستوى الدلالة "العمر" على معدّل تراكميّ (0.30076%)، بينما حاز مستوى الدلالة "المهنة/ الوظيفة" على معدّل تراكميّ (0.21952%).

وبناءً على نتائجها؛ أوصت الدراسة بضرورة تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسيّة، وذلك من خلال خلق وعي عامّ في مجتمع يزيد الاهتمام بدور المرأة وحيويّة مشاركتها في الحياة السياسيّة، والعمل أيضاً على خلق بيئات جديدة للتّنشئة في الأسرة والمدرسة، والسّعي لتغيير الانطباع الاجتماعيّ السائد تجاه المرأة، عن طريق حملات توعويّة تقوم بها المنظّمات النّسائيّة المختلفة ووسائل الإعلام، وكذلك شرح أهميّة مشاركة المرأة في مواقع اتّخاذ القرار.

الكلمات المفتاحيّة: دور المرأة، الحياة السياسيّة، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، حقوق المرأة، تمكين المرأة.

ABSTRACT

This study aimed to identify the role of women in political life in Jordan during the period 2010-2020. The study sample consisted of (400) Jordanian women who practiced political life in Jordan during the period (2010-2020).

The study was based on a descriptive analytical quantitative approach. To achieve the objectives of the study, the role of women in political life in Jordan during the period 2010-2020. The study data were entered into the statistical program (SPSS). The researcher used statistical equations to answer the study questions and they were frequencies, percentages, mean, median, Pearson correlation factor, Cronbach Alpha test, One-Sample T Test for one sample and two-way anova.

The results of the study showed that the arithmetic mean of the performance of the study sample that was randomly selected from (400) Jordanian women from the capital Amman who practiced political life in Jordan during the period from (2010-2020) reached (78.99%). And that the level of indications for the performance of the study sample after using the one-way analysis of variance test for the variables (age, educational level, profession/occupation, living location) reached as follows: The geographical location had a cumulative average (0.58392%), the significance level (age) had a cumulative rate (0.30076%), while the significance level (the job profession had a cumulative rate (0.21952%).

The study recommended the necessity of activating the participation of women in political life by creating a general awareness in society of the importance of the role of women and the vitality of their participation in political life. Working on upbringing in the family and school, and striving to change the prevailing social impression towards women, through awareness campaigns carried out by various women's organizations and the media, and explaining the importance of women's participation in decision-making positions.

Keywords: The role of women, Political life, Political participation, Political culture, Women's rights, Women's empowerment.

المقدمة

تمثل المرأة العربية نصف الشعب في مجتمعنا، وهي تعيش حالة من النضج السياسي؛ لما تقدّمه لها المراكز المعنية بشؤون المرأة من ندوات ومؤتمرات ودورات تدريبية مكثّفة تهدف للنهوض بواقع المرأة السياسي، وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية، لذلك فقد كرسّت هذه المراكز المتخصّصة بقضايا المرأة كلّ وقتها وجهدها للنهوض بواقع المرأة، وعدم تركها ضحية لعادات ومورثات خاطئة سابقة، لا تمت للنعاليم الدينية بصلّة، أو الاعتماد على الأحكام وفق أسس شرعية سليمة، لكنّها تتفق فقط مع أهواء البعض ومعتقداتهم ونظراتهم غير الصحيحة للمرأة، وإنّ دراسة الوضع الاجتماعي لأيّ مجتمع، رهينة بالقدرة على فهم وضع المرأة فيه، فوضع المرأة بمجال البحث يشكّل عنواناً لمرحلة جديدة من التحوّلات الاجتماعية المتسارعة التي يعرفها المجتمع العربي، فمظاهر التحوّل تتأسّس على معيار الخروج من هيمنة التقاليد والأعراف، إلى مجتمع مفتوح، بحيث تصبح الجمعية بالنسبة لبعض النساء، هي إحدى الفضاءات الاجتماعية لممارسة الحرية والتحرّر من الرقابة الأسرية والهيمنة الذكورية السائدة في الوسط القروي، والتحرّر من السلطة القديمة والمتوارثة التي تجعل من المرأة أداة لإعادة الإنتاج البيولوجي والثقافي. وانخراط المرأة في المجال الجمعيّ يعكس الانتقال من السياق الاجتماعي المحافظ إلى السياق المؤسّس على قيم الحرية والتفاعل مع متطلبات الواقع الجديد المنّسم بالصعوبة والتعقيد وهيمنة النزعة المادية، وأنّ هذا التحوّل سيقود إلى إحداث قطيعة مع الموروث الثقافيّ ذي النزعة الذكورية، الذي يعمل على إخضاع النساء لسلطة الرجال (نادية، 2013).

إنّ تناول قضية المرأة الأردنية خلال الفترة الزمنية التي مرّت بها منذ بداية مطالبتها بحقوقها إلى وقتنا الحالي، وهي تعاني من حالات عدم الاكتراث والقصور، فبعض الكتابات التي تناولت تاريخ المرأة الأردنية، تُعدّ نادرة بعض الشيء، بالرغم من وجود أبحاث بدءًا من السبعينيات، فبعضها تناول وضع المرأة الأردنية بشكل عامّ، وقد ساهمت الحركات المحليّة والحركات العالمية بإحداث نوع من التغيير الإيجابي في قضايا المرأة، إلا أنّها لم تستطع أخذ مطالب أكثر أو مساحة أكبر في الحياة السياسية.

وبناءً على ما سبق؛ فإنّ مدى أهميّة إبراز دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن يتبيّن لنا بوضوح؛ لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة (2010-2020).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

إنّ دراسة واقع المرأة من خلال دورها في المشاركة السياسيّة، لا تقتصر مناقشتها على المستوى المحليّ لدى الدّول فحسب، بل أصبحت من المحاور الأساسيّة التي تناقش إقليمياً ودولياً من خلال المؤتمرات والندوات، وعلى مستويات سياسيّة أعلى، حيث يأتي هذا الاهتمام لترسيخ مفهوم المساواة بين الجنسين، من أجل العمل معاً لتحقيق النّمية الشّاملة، حيث ان بعض المعوقات التي من الممكن أن تقف دون مشاركة منصفة للمرأة، إذ يضمن الدّستور الأردنيّ للمرأة حقوقها الأساسيّة، ولا يميّزها عن الرّجل، فيعطيها حقّ التّرشّح والوصول إلى مراكز صناعة القرار، والمشاركة في التّنظيمات السياسيّة والنّقابيّة والمهنيّة، وأنّ الحقوق الدّستوريّة شيء وترجمتها على ارض الواقع شيء آخر، فالدّعم من الحقّ الدّستوريّ ضروريّ لقدرة المرأة على المشاركة في الحياة السياسيّة، وعدم وجوده سيشكّل عقبة أمام مشاركتها، إلّا أنّه غير كافٍ لضمان مشاركة المرأة السياسيّة في الأردنّ، لأنّه يعتمد على عدّة عوامل أخرى اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة، وعلى صعيد آخر يُعدّ إقبال المرأة الأردنيّة على التّرشّح للمناصب السياسيّة في الأردنّ غير مختلف من النّواحي الكميّة عن الرّجل، لكنّ الشّيء المختلف هو استقلاليتها في قرار مشاركتها في التّرشّح واختيار المرشّح الذي تريده.

ومن هنا تأتي مشكلة الدّراسة الرّئيسيّة، وهي معرفة ما إذا كانت الأسباب الاجتماعيّة والاقتصاديّة والنّقافيّة هي نفسها التي تعيق وصول المرأة إلى مواقع إصدار القرار، حيث أصبحت مؤثّراً ثابتاً على تدني مستوى التّمثيل أحياناً، والغياب الكليّ أخرى، وُحدّدت المشكلة البحثيّة من خلال الوقوف على الدّور السياسيّ للمرأة السياسيّة في الأردنّ، وقياس مدى تغيرها أو ثباتها، ومقارنتها مع الدّراسات السّابقة؛ بالرّغم من الجهود الرّسميّة وغير الرّسميّة المبذولة لرفع نسبة تمثيل المرأة في المناصب السياسيّة، إذ ما زالت نتائجها غير ملموسة، مقارنةً بتلك الجهود ومدى توافرها مع سياسات الحكومة.

لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

ما هو دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن في الفترة 2010 – 2020؟

ويتفرع منه الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما هو أثر المستوى التعليمي على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن في الفترة (2010-2020)؟

2. ما هو أثر مكان الإقامة على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن في الفترة (2010-2020)؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة في محاولة مناقشة قضية هامة من القضايا التي تشغل الرأي العام منذ فترة طويلة، وهي قضية تمكين المرأة وزيادة فعالية الدور الذي تؤديه في المجتمع، والدور الذي تلعبه في السياسة، وتحاول هذه الدراسة الكشف عما يمكن أن تلعبه المرأة في تدخلات السياسة وعناصرها، وفي صنع القرار السياسي والمساهمة في تشكيل الرأي العام، وكذلك الإلمام بكافة العقبات التي تواجه المرأة نحو ممارسة دور أفضل.

وستساعد نتائج هذه الدراسة في توجيه صانعي القرار في الأردن إلى تسليط الضوء على الحياة السياسية للمرأة الأردنية، حيث إن مشاركتها ترتبط من خلال حرية المواطن وحقوقه في المجتمع، ومدى مشاركة المواطن في عملية صنع القرار، وتأتي أهمية الدراسة أيضاً من مساهمتها في إلقاء الضوء على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن، وما يمكن أن تنجزه في كافة الميادين والقطاعات بشكل فعال، وما يتوافق مع القيادة الأردنية والمؤسسات الرسمية؛ ليكون لها دور فعال لبناء المجتمع والمساهمة في تطويره والارتقاء به.

فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

تم صياغة فرضية الدراسة سعياً نحو الاقتراب بشكل ممنهج من مشكلتها، والتي جاءت على النحو الآتي:

لا يوجد دور ملحوظ وبارز للمرأة في الحياة السياسية في الأردن في الفترة 2010 – 2020.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية فرضيتان فرعيتان، هما:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر للمستوى التعليمي على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن في الفترة (2010-2020).

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر لمكان الإقامة على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن في الفترة (2010-2020).

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية

لأغراض الدراسة؛ تم تعريف المصطلحات الواردة فيها كالآتي:

دور المرأة السياسي:

مدى مشاركة المرأة في السلوك السياسي، حيث يُعتبر السلوك الانتخابي من أهم أنواع المشاركة، والذي يشمل على التصويت والترشح والمشاركة في الحملات الانتخابية للمرشحين، وغيرها من أشكال المشاركة السياسية التي قد تشترك فيها المرأة بشكل مباشر (الرفار، 2021).

وتعرّفه الباحثه إجرائياً على أنه "المشاركة السياسية للمرأة هي إشراك المرأة في الأنشطة السياسية بمختلف أشكالها، وذلك ضمن الحقوق التي تم النص عليها في الدستور والقانون، وتؤهلها هذه الحقوق للاشتراك في العملية السياسية، إذ تسعى المرأة السياسية من خلالها إلى التأثير على السلطة لحصولها على بعض المكاسب السياسية".

التّمكن السياسي:

عملية إزالة كافة العمليات والسلوكيات النمطية والاتجاهات داخل المجتمع والمؤسسات التي تهمل الفئات المهمشة من النساء، وتحاول وضعهن في مراتب دنيا (فريدة، 2005).

وتعرّفه الباحثة إجرائياً على أنه "عملية تتطلب تبني سياسات وإجراءات مؤسسية وقانونية تهدف إلى التغلب على كافة أشكال عدم المساواة، وضمان الفرص المتكافئة لأفراد المجتمع في استخدام موارده، وخصوصاً في المشاركة السياسية".

حدود الدراسة ومحدّداتها

1. الحدود البشرية والمكانية: اقتصرت هذه الدراسة على المرأة السياسية في مختلف القطاعات السياسية والوزارات والسلطات الثلاث والأحزاب السياسية والبلديات في عمان/ المملكة الأردنية الهاشمية.

2. الحدود الزمانية: اقتصرت هذه الدراسة على الفترة الزمنية لمشاركة المرأة الأردنية في السياسة، والممتدة من عام 2010م وحتى عام 2020م.

3. الحدود الموضوعية: تحدت نتائج هذه الدراسة في ضوء الأداة المستخدم في جمع البيانات وصدقها وثباتها، وفي استجابات أفراد الدراسة على فقرات أداة الدراسة، وبالتالي فإنّ تعميم النتائج يعتمد على طبيعة أدوات الدراسة وخصائصها من صدق النتائج وثباتها، والذي يعتمد على طبيعة أدوات الدراسة وخصائصها من صدق وثبات.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتضمن هذا الفصل استعراضاً للإطار النظري ذي العلاقة الوثيقة بموضوع الدراسة، ويشمل ذلك: التّطرق إلى مفهوم المشاركة السياسية، والتّأصيل النظري ذي الارتباط بالمشاركة السياسية، كما يتضمن هذا الفصل مراجعة للإطار النظري لدور المرأة في الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2020، كما يتضمن أيضاً استعراضاً لعددٍ من الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة.

المبحث الأول: المشاركة السياسية وتطورها:

المشاركة السياسية نشاط سياسي يرمز إلى مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي، بالرغم من الاهتمام البالغ بقضية المشاركة السياسية من قبل علماء الاجتماع والسياسة، إلا أنّ هناك اتفاقاً فيما بينهم

بصدد تعريف المشاركة السياسيّة، فيعرّفها هنتجتون بأنّها: "الأنشطة التي يقوم بها المواطنون؛ بهدف التأثير في عمليّة صنع القرار الحكوميّ، سواءً أكان هذا النشاط فرديّاً أم اجتماعيّاً، سلمياً أم عنيفاً، قانونياً أم غير قانونيّ، فعلاً أم غير فعّال". كما عرّفها فيربا بأنّها "النّشاطات القانونيّة الصّادرة من قبل المواطنين، والتي تهدف إلى التأثير على اختيار الأشخاص في الحكومة أو الإجراءات والأعمال التي تتّخذها الحكومة". في حين عرّفها كلوسكي بأنّها: "الأنشطة الإداريّة التي عن طريقها يساهم أعضاء المجتمع في اختيار الحكّام، وتكوين السّياسة العموميّة بشكل مباشر أو غير مباشر" (الخالدة، 2010).

وترتبط المشاركة السياسيّة للمرأة العربيّة ببعدين أساسيين:

البعد الأوّل: يتعلّق بالإطار القانونيّ والدستوريّ، والبعد الثّاني: يتعلّق بالمناخ السّياسيّ والأبعاد الاجتماعيّة والثّقافيّة، وربّما يسبق البعد الأوّل البعد الثّاني في أحوال كثيرة، بمعنى أنّ هنالك فجوةً بين دساتير تقرأ الحقّ وقوانين في أغلبها لا تميّز بين التّطبيق وممارستها الفعليّة، حيث تؤكّد أغلب دساتير الدّول العربيّة على مبدأ العدل والمساواة، وينصّ أغلبها على الحقوق السّياسيّة للمرأة، وتحليل دور المرأة بمجال البحث، ومن خلال البحث في طبيعة المشاركة السّياسيّة النّسائية وفعاليتها، ودراسة مسارات التّحوّل من الفعل الجمعيّ والتّعاونيّ إلى الفعل السّياسيّ في بعده الانتخابيّ (الرفار، 2021).

وترتبط المشاركة بالحقوق السّياسيّة، وحقّ الشّعب في تحديد مركزه السّياسيّ، حيث توجد في جميع الأنظمة السّياسيّة المختلفة، إلّا أنّها أكثر وضوحاً وشفافيّة في ظلّ الأنظمة الديمقراطيّة التي تسمح بمشاركة هادفة وواسعة من المواطنين، فاهتمّت الدّول المتقدّمة في المشاركة السّياسيّة، حيث وضعت أسساً لتنظيمها مثل البرلمانات، وقامت بتوفير مناخ مناسب للصحافة وحماية الحرّيّات الشّخصيّة، والسّماح لهم بتشكيل منظمات المجتمع المدنيّ، وانتقلت اهتمامات هذه الدّول إلى دول العالم الثّالث، لتحاول مجاراة الدّول المتقدّمة بعد إدخال مفهوم الديمقراطيّة إلى أنظمتها السّياسيّة (فتحي، 2013).

أهمّ خصائص المشاركة السياسيّة هي:

العمل على إفساح المجال أمام الإرادات الشّعبية التي تأتي من خلال عمليّة المشاركة السّياسيّة، والمصلحة العامّة، وتجميع الجماهير حولها، وهي المصلحة العامّة للدّولة نفسها، وكذلك المساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في عمليّة صنع القرار، ومن خصائص المشاركة السّياسيّة المشاركة في الديمقراطيّة المركزيّة التي تعتمد على المشاركة والمساواة، والعمل على تنمية الاعتماد على الذات والمسؤوليّة الاجتماعيّة لدى الأفراد، والعمل

أيضاً على صنع مستقبل أفضل لكافة أفراد المجتمع، فهو يُعتبر الوسيلة الوحيدة من أجل بناء مجتمع ديمقراطيّ. ومن خصائص المشاركة السياسيّة أنّ حقوق المواطنة هي واجب على كلّ أفراد المجتمع؛ ليشركوا في العمليّة السياسيّة داخل الدّولة.

أهمّ دوافع المشاركة السياسيّة:

إنّ من أهمّ دوافع المشاركة السياسيّة؛ أن يتولّد لدى الفرد أنّ من الواجب عليه المشاركة في عمليّة صنع القرار، وأنّه عنصر فعّال من الممكن أن يغيّر من مجتمعه وأن يرتقي به نحو مستقبل أفضل؛ من أجل مصلحة الوطن، والعمل على تطوير هذا المجتمع وتحقيق كافة الأهداف المشتركة بين أفرادها أيضاً، حيث إنّ الثقافة السياسيّة تنولّد داخل المجتمعات من خلال التّنشئة السياسيّة الموجودة فيه، عن طريق تأهيل أفرادها ليصبحوا مواطنين سياسيين لهم القدرة على التّفاعّل الإيجابيّ ضمن أنساق سياسيّة معيّنة، والعمل على تلقينهم مجموعة من القيم والمعايير السلوكيّة داخل المجتمع طوال حياتهم لتساعدهم على التّكيف مع العمل السياسيّ، فيمكن تعريف التّنشئة السياسيّة على أنّها: "مجموعة من القيم والمعايير السياسيّة تجاه الدّولة"، وللتّنشئة الاجتماعيّة مجموعة من الأدوات التي تشمل عدّة محاور في المجتمع، ومنها:

الأسرة:

تُعتبر الأسرة المؤسّسة الاجتماعيّة الأولى التي يعيش فيها الفرد منذ لحظة طفولته، والتي لها التّأثير الأقوى عليه في كافة مراحل حياته، فهي النّواة الاجتماعيّة الأولى التي ينشأ من خلالها الطّفل، حيث يبدأ اتّصاله بالعالم الخارجيّ، فيسعى أفراد الأسرة إلى نقل ثقافتهم التي تلقّوها من أهلهم إلى أبنائهم منذ طفولتهم، وتأتي خبرات الأهل من مستواهم الثقافيّ والتّعليميّ والاجتماعيّ، وتلعب البيئة المحيطة للأهل دوراً بارزاً في التّنشئة السياسيّة، حيث تقوم الأسرة بغرس كافة القيم والمعايير الاجتماعيّة والسياسيّة، فهي تقوم بالدور الأوّل والأكبر لتأهيل الفرد، وتعمل على دمجها في الحياة السياسيّة بكافة أشكالها من مصوّت أو مرشّح أو حتّى مهتمّ فقط بالأمور السياسيّة، في حين نرى بعض أفراد المجتمع ليس لديهم أيّة اهتمامات بالأمور السياسيّة، ويعود ذلك إلى القيم والعادات القديمة التي قد تدفعهم إلى عدم الاهتمام بالأمور السياسيّة باعتبارها من خارج اهتماماتهم (المشاقبة، 2010).

المؤسّسات التّعليميّة (المدرسة والجامعة):

تُعدّ المدرسة من المصادر المهمّة للتّنشئة السياسيّة؛ فهي مؤسّسة رسميّة تربويّة إلزاميّة، ويتلخّص دور المدرسة في عمليّة التّنشئة السياسيّة من خلال تدريس مناهج التّربية الوطنيّة وبعض العلوم كالعلوم العسكريّة والتّاريخ، حيث إنّ الفكرة الأساسيّة من تدريس هذه الموادّ هي ترسيخ أبعاد الانتماء والاعتزاز بالوطن، والعمل

على تأهيل دور الطلبة للقيام بكافة أدوارهم كمواطنين ومشاركين في عملية التنمية الشاملة، وما لها من تعميق الشعور بالانتماء للمجتمع والعمل على بناء الشخصية السياسية للفرد ليتفاعل مع محيطه بشكل متناسب، وتعزيز القيم الإيجابية والأفكار السياسية (تركس، 2007).

في حين يمارس التعليم الجامعي أدواره في عمليات التنشئة السياسية من خلال الأنشطة الطلابية وعقد الندوات والمؤتمرات، وتنعكس التنشئة السياسية على سلوكيات طلبة الجامعات من ناحية إيجابية أو سلبية، حيث تتمتع الجامعات بما يتمتع به الطلبة من روح اندفاعية حماسية، فتلجأ الأحزاب السياسية إلى استقطابهم إلى صفوفهم واستعمالهم كأدوات للتأثير على منافسيهم أو على النظام السياسي، فيوجد في الجامعات مناهج تدريسية متخصصة في التربية الوطنية والديمقراطية والعلوم العسكرية والنظام السياسي للدولة وحقوق الإنسان وغيرها من المواد التي تساهم في بناء القيم والمعتقدات لدى الطلبة (المشاقبة، وشقير، 2017).

المؤسسات الدينية:

يقصد بالمؤسسات الدينية دور العبادة بمختلف أنواعها من مساجد وكنائس، وما يرتبط بها من مؤسسات أو أشخاص يوظفون الدين لتلقي بعض الأفكار لأفراد المجتمع، وتختلف أدوار المؤسسات الدينية باختلاف موقفها من السلطة السياسية، فالمؤسسات الدينية الرسمية تدعو أفراد المجتمع إلى ترسيخ مفهوم الثقافة السياسية التي يتبناها النظام السياسي، بينما تدعو المؤسسات الدينية غير الرسمية إلى خلق قيم جديدة قد تتناقض مع قيم المؤسسة الرسمية، مما يشكل تهديداً لبقاء النظام السياسي، وان الدين يمارس داخل العائلة منذ الطفولة، ومن خلال المدرسة والدروس الدينية، وفي وسائل الإعلام من خلال البرامج الدينية التي تبثها.

الأحزاب السياسية:

إن الحقوق السياسية هي الحقوق التي تعتبر أن الفرد عضو في جماعة سياسية معينة، تتيح له المساهمة في تكوين الإرادة الجماعية، وتعتبر من الحقوق التي يتمتع بها كافة أفراد الدولة، ولا يمكن حرمان الفرد أو استثناءه منها، وله حق استعمال هذه الحقوق أو عدم استعمالها، وتشمل هذه الحقوق: حق الترشح وحق الانتخاب وأيضاً حق تولي الوظائف العامة، وحق تكوين الأحزاب السياسية وحق مخاطبة السلطات العامة والاجتماع؛ حيث يضم الحزب السياسي عدداً من المنتسبين، ويسعى للوصول إلى السلطة السياسية، ويعتمد الحزب السياسي على مجموعة من البرامج العامة للسياسات، وكذلك إمكانية الانتشار على كافة المستويات، والعمل على بناء تأييد شعبي له، حيث يمثل الدور الأساسي للحزب السياسي في عملية التنشئة السياسية، بأنه يقوم على أيولوجية تسعى لنشر أفكارها من خلال عقد المؤتمرات والندوات، والعمل على جلب المزيد من المؤيدين للحزب أو المتعاضدين معه، إذ تسهم الأحزاب السياسية في رفع مستوى الوعي السياسي لأفراد

المجتمع بشكل عام، والعمل على تثقيفهم سياسياً والعمل على تبعيتهم السياسية للحزب، والتي تشمل حشد المساندة للنظام السياسي وقيادته، بمعنى حشد التأييد والمساندة للنظام السياسي القائم (المشاط، 1992).

مجالات المشاركة السياسية:

لا يوجد أسلوب واحد للمشاركة السياسية، بل هناك عدّة وسائل وأساليب متنوّعة، تتفاوت هذه الأساليب من حيث فعاليتها وأهميتها، كما أنّها قد تختلف من حيث متطلّباتها والتزاماتها، فتتنوع داخل المجتمع الواحد وتختلف من مجتمع لآخر، ومن نظام سياسيّ معيّن إلى نظام سياسيّ آخر، وذلك تبعاً للغاية والأهداف التي يسعى إليها الفرد من خلال مشاركته السياسية، وفيما يلي مجالات المشاركة السياسية (هاشم، 2007):

المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي:

تلجأ الأنظمة الديمقراطية التي يجب أن تنال الموافقة الشعبية المسبقة لهذا النوع؛ لتطبيق أيّ قانون أو اتّخاذ أيّ إجراء في المجتمع، وذلك للعمل على كسب نوع من التأييد الشعبيّ لقانون ما أو إجراء محدّد، وذلك لضمان تطبيقه على أرض الواقع (موهوب، 2001).

المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي:

يُعتبر هذا النوع من أنواع المشاركة السياسية، إذ يمنح أفراد المجتمع حقّهم بالاعتراض على القوانين التي تصدر عن البرلمان، إلّا أنّ هذا الحقّ يكون محدّداً دستورياً في حالات معيّنة، بمعنى أنّ الاعتراض على أيّ قانون صادر عن مجلس البرلمان خلال فترة زمنيّة محدّدة، إلّا أنّ هذا النوع لا يتناسب مع المجتمعات العربيّة، لعدّة أسباب أهمّها ضعف الوعي السياسيّ لدى أفراد المجتمع (الشولي، 2012).

المشاركة عن طريق الاقتراح الشعبي:

هذا النوع يعطي لأفراد الشعب حقّهم بالمشاركة باقتراح مشروع قانون، أو العمل على تقديم المشورة في مادة أو قانون ما، إذ تمنح بعض الدساتير حقّ اقتراح مشروع معيّن للأفراد، يرون أنّه يصلح لملاءمته ليكون قانوناً، وفقاً للجهات الدستورية (المنوفي، 1980).

المشاركة بالّلجوء إلى وسائل الضّغط:

تكون هذه المشاركة عن طريق العصيان المدنيّ وعمل المظاهرات، بمعنى اللّجوء إلى العنف ضدّ مؤسسات الدولة، حيث يُمنح الفرد حقّه بالإضراب أو إقامة المظاهرات لأهداف سياسيّة، ويتمّ استخدامها عادة عندما يتمّ إغلاق القنوات الشرعيّة للمشاركة السياسية، حيث يُعتبر هذا النوع من أخطر أنواع المشاركة، إذ يمثّل رفضاً شعبياً لنظام سياسيّ معيّن، ويعمل على تغييره عبر المطالبات الشعبيّة، مما يتطلّب بالمقابل من بعض الأحزاب

السياسية والمنظمات الفاعلة في المجتمع المدني أن تتلاقى ذلك لذات الأهداف، إذ يكون النظام السياسي قد وصل إلى منحدر حاسم في المجتمع (الحوات، 2011).

المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني:

تتكوّن مثل هذه المشاركات عند إغلاق القنوات الرسمية أمام المواطنين، حيث يلجأ بعض أفراد المجتمع لتشكيل جماعات ضغط لتقوم بعمليات الضّغط على صانعي القرار في الدولة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم، وذلك من خلال اتّخاذ قرارات تتوافق وتتماشى مع مصالحهم، أو العمل على التّراجع عن قرارات تخالف مصالحهم، حيث تتمثّل المشاركة السياسية لبعض المنظمات كالجمعيات النسوية والاتّحادات الطلابية والنقابات والجمعيات الدينية والمهنية والجمعيات الثقافية، إلّا أنّ هذا النوع من المشاركات لا يعبر إلّا عن فئة أو شريحة معيّنة من المجتمع، وتكون واسعة النّفوذ سياسياً واقتصادياً؛ للعمل على تحقيق مصالحها (عاشور، 2003).

المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية:

تعدّ من أهمّ وسائل المشاركة السياسية، والتي تُفسي طابعاً ديمقراطياً على الأنظمة السياسية الديمقراطية التي تؤمن بالتعددية، حيث تُعتبر من المحرّكات الأساسية للعملية الانتخابية، ويتمّ من خلالها تحفيز المواطنين على المشاركة السياسية (عاشور، 2003).

فالمشاركة السياسية في العمليات السياسية، سواءً أكانت بالترشّح للانتخابات أم بالانتخاب ككلّ، أو بالحملات الانتخابية، تُعدّ من أبرز أشكال المشاركة السياسية في الأردنّ، حيث يستطيع أيّ مواطن في المجتمع المشاركة السياسية عن طريق هذه المجالات المتعدّدة (شتيوي، 2002).

نظام الكوتا النسائية:

هو نظام انتخابي يُخصّص في قانون الانتخابات العامة من أجل ضمان حقوق الأقليات للوصول إلى السّلطة السياسية، وهو نوع من التّدخل الإيجابي للتّعجيل بالمساواة والتقليل من التمييز بين فئات المجتمع المختلفة، وخصوصاً التمييز بين الرّجل والمرأة، حيث جاء نظام الكوتا ليعمل على خلق نوع من التوازن السياسي بين الجنسين في المؤسسات السياسية، كما يغيّر من نظرة المجتمع إلى المرأة ودورها الذّكوريّ، ويساهم في رفع مكانة المرأة ومشاركتها في العملية السياسية كحقّ من حقوقها، على أن يكون لها تمثيل في البرلمان والمحاكم والحكومات (الشرعة، وغوانمة، 2011).

ويُقصد بالكوتا النسائية: تمييز إيجابيّ بشكل مؤقت للمرأة، وتعزيز مشاركتها السياسية عن طريق تخصيص مقاعد للنساء في مجالس البرلمانات، حيث يُعطي هذا الحقّ نسبة تمثيل بنسبة تتراوح بين 30 و 40% كحدّ أدنى من أجل توفير مساعدة مؤسسية للنساء، ويستهدف هذا النظام العمل على تهيئة المرأة للعمل السياسي حتّى

تُثبت قدرتها ووصولها إلى مناصب صنع القرار، فهذا النّظام يعمل على مواجهة تهميش المرأة في مواقع صنع القرار والعمل على توزيع الأدوار لكلّ من الرّجل والمرأة بشكل متوازن ومتساوٍ، وسنّ القوانين والتشريعات المختلفة فيما بينهما (أبو غزالة، 2007).

رأي الفقه حول تبني نظام الكوتا النسائية:

عند الحديث عن نظام الكوتا النسائية، لا بدّ من استعراض اختلاف آراء الفقهاء بذلك، في الواقع فإنّ فكرة التّمييز الإيجابي الخاصّة بالمرأة، من النّقاط التي تتنازع القول حولها، وإنّها ذات اتّجاهين، فانقسم الفقه إلى نظام الحصص النسائية للمجالس البرلمانية لتأييد وتطبيق هذا النّظام، أمّا القسم الآخر فمتملّ اتّجاه المعارضة لتطبيق هذا النّظام:

- الاتّجاه المؤيد لتطبيق نظام الكوتا النسائية:

يرى أصحاب هذا الاتّجاه وأنصاره أن تخصيص عدد من المقاعد في المجالس النيابية المنتخبة، هو الوسيلة المضمونة لتمثيل توازن حقيقي للمرأة في المجلس، في ظل وجود معوقات قد تمنع من وصول المرأة، فالواقع الفعلي والعملي في عملية المشاركة بين الرّجل والمرأة في العملية الانتخابية، يبيّن أن هنالك فجوة بين نسبة التّمثيل بين المرأة والرّجل، كما يرى أنصار تطبيق هذا النّظام أن نظام الكوتا النسائية قد يحقّق شمولية تمثيل كافة شرائح المجتمع؛ لأن البرلمان يمثّل صوت الشّعب، فوجود المعوقات التي تحول دون وصول المرأة إلى البرلمان، يجب التّغلب عليها، فوجود الوعي بقدرات المرأة بالحياة السياسيّة لن يتغيّر في دورة برلمانية واحدة، بل يجب أن تتاح لها الفرصة في الحصول على مقعدها البرلماني لتقوم وتثبت وجودها الفعلي للمشاركة السياسيّة في العمل السياسيّ، كما أن أساس تطبيق نظام الكوتا النسائية يعود إلى التّطوّرات الدّولية التي أخذت بها الاتّفاقيات الدّولية لرعاية حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والعمل على إلغاء كافة أشكال التّمييز ضدّ المرأة المتفق عليها في الاتّفاقيات الدّولية (زهرة، 2009).

وحسب الرّأي المؤيد لتطبيق هذا النّظام فإنّه يضمن للمرأة السياسيّة تمثيلاً نيابياً في العملية الانتخابية، والتي قد يطغى عليها أحيانا هيمنة أصحاب رؤوس الأموال للتّمثيل الفعليّ في البرلمان، ويُعتبّر من العوائق التي تحول دون وصول المرأة إلى المجلس البرلمانيّ فلو لا هذا العائق لما كان وصول المرأة السياسيّة وتمثيلها في المجلس البرلمانيّ متساوياً في النّسبة مع الرّجل، ويساهم نظام الكوتا في تعزيز دور المرأة في المجتمع ككلّ، وفي المجلس النيابي بشكل خاصّ من خلال العمل على خلق كوادر نسائية مؤهّلة ومدربة تمتاز بالعمل السياسيّ (بيبرس، 2018).

- الاتجاه المعارض لتطبيق نظام الكوتا النسائية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه -وهو الذي يعارض تطبيق نظام الكوتا- أنّ وجود أيّ تمييز بين المرأة والرجل يشكّل نوعاً من انتهاك مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، والذي نصّت عليه أغلب دساتير دول العالم، حيث يقرّ هذا الدستور أنّ المواطنين جميعاً متساوون، ولا يوجد بينهم أيّ تمييز بسبب اللّغة أو الدّين أو الجنس أو العرق، كما يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ تطبيقه سيؤدّي إلى حدوث تناقض في تكافؤ الفرص،-وفقاً لمبدأ "النساء جميعهنّ لهنّ نفس الحقّ بالاعتماد على النّوع وليس بالاعتماد حسب الكفاءة"-، سيؤدّي إلى فقدان التّفاعّل بين المرأة والمجتمع الذي تنتمي إليه، حيث يجب تخصيص مقاعد للمرأة في البرلمان بنسب معيّنة، وليس من خلال انتخابات تتناقض مع مبدأ التّمثيل الذي تقوم عليه الدّيمقراطية (وهبان، 2009).

ويرى معارضو تطبيق هذا النّظام أنّه يشكّل مخالفة لمبادئ الدّيمقراطية، حيث يفرض مشاركة المرأة فرضاً، ولا يترك للأخريين مجالاً لاختيارها بناءً على الكفاءة والقدرة، فيرون أنّ في الكوتا انتقاصاً واضحاً للمرأة، وأنّها غير قادرة على مواجهة الرّجل بمفردها، ومن الحجج التي أخذ بها المعارضون للكوتا؛ أنّه من الممكن أن تندفع قطاعات أخرى للمطالبة بالشّيء نفسه، وأنّ تحقيق المساواة بين المرأة والرجل لا يكمن في تطبيق نظام الكوتا، بل في تمكين المرأة وحلّ العوائق والعقبات الاجتماعيّة والثّقافيّة والسّياسيّة التي تقف في طريقها، وعدم وصولها إلى المجالس البرلمانيّة وتأهيلها سياسياً (الكريني، 2008).

أولاً: الكوتا الإلزاميّة:

وهي من أكثر أنواع الكوتا انتشاراً وشيوعاً في الدّول النّامية، وذلك من أجل تجاوز المعيقات التي تحدّ من وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار في الدّولة، ومن خلال هذا النّوع من الكوتا يتمّ تخصيص عدد من المقاعد للنساء من مجموع مقاعد المجلس النّيابي بطرق إلزاميّة، إمّا عن طريق الدّستور، وتسمّى الكوتا الدّستوريّة، أو بموجب القانون الانتخابي، ويطلق عليها الكوتا التّشريعيّة. وتعتبر من الكوتا الإلزاميّة بمجرد النّصّ عليها والالتزام بها، ويصبح المجلس النّيابي غير قانوني في حال لم يتمّ تمثيل النساء العضوات فيه بالنّسبة التي تمّ تحديدها بموجب القانون (الشرعة، كنوش وغوانمة، يوسف، 2011).

- الكوتا التّشريعيّة، وتتألف من نوعين (بيبرس، 2018):

1- الكوتا المفتوحة:

وهي إحدى أشكال الكوتا التّشريعيّة التي تتيح للمرأة حرّيّة الاختيار بين أن تترشّح عن مقاعد الكوتا المخصّصة، أو أنتترشّح عن باقي مقاعد مجلس النّيابة إلى جانب الرّجال، حيث يوفّر هذا النّوع حصولها على مقاعد إضافيّة في حال فوزها ببعض المقاعد خارج الكوتا، وهذا ما تمّ العمل به في التّشريع الأردني.

2- الكوتا المغلقة:

وهي إحدى أشكال الكوتا التَّشريعية، والتي لا تسمح للمرأة بالترشح عن أيِّ مقعد نيابيِّ خارج المقاعد المخصَّصة لها ضمن الكوتا، ممَّا يؤدي إلى حرمانها من الحصول على مقاعد إضافية تنافس عليها الرِّجل، ويتمُّ حصر نسب تمثيل المرأة بعدد هذه المقاعد.

ثانياً: الكوتا الحزبية:

ويُطبَّق هذا النوع من الكوتا في الدُّول الأكثر تقدُّماً وديمقراطية، حيثُ يوجد في هذه الدُّول أحزاب قويَّة، تسيطر على تداول السُّلطة عن طريق الانتخابات، وبالمقابل يكون هذا النوع من الكوتا اختيارياً، وتقدِّمه في العادة الأحزاب السِّياسية، حيث يتمُّ ترشيح نسب محدَّدة من النِّساء على قوائم الحزب، وتكون غير ملزمة؛ إذ إنَّ مخالفة الكوتا الاختيارية لا تشكِّل أيَّة مخالفة. ومن الأمثلة النَّاجحة في الدُّول على نظام الكوتا الإداريَّة؛ الكونجرس الوطنيِّ الإفريقيِّ في جنوب إفريقيا، وهناك أشكال مختلفة من هذا النوع من الكوتا:

1. كوتا إلزامية على صعيد القوائم الانتخابية:

ويكون هذا النوع من الكوتا عن طريق تدخلات الدُّولة فيه، وإلزام الأحزاب السِّياسية باعتماد نسب معيَّنة من النِّساء صراحة على الأخذ به من الدُّستور، ويفرض المشرِّع ترتيب التَّناب في قوائم الانتخاب.

2. كوتا طوعية في هياكل الحزب:

ويتمُّ تبني مثل هذا النوع من قبل الأحزاب السِّياسية، ولا ينتج عنه أيَّة عقوبات قانونية، حيث يقوم الحزب بمحض إرادته بتغيير هيكلته الداخليَّة والسَّماح بإشراك المرأة في استلام المناصب القياديَّة عبر تعديل أنظمتها الداخليَّة، واعتماد حصَّة نسائية معيَّنة في القيادات العليا، ومن الأمثلة على مثل هذا النوع من الكوتا؛ الأحزاب في النرويج، والحزب الاشتراكيِّ الديمقراطيِّ الألمانيِّ الذي شدَّد على أن تساوي حصص المرشَّحين التُّلث من الانتخابات الداخليَّة على الأقلِّ من نسبة النِّساء.

ثالثاً: الكوتا التحفيزية:

هذا النوع من الكوتا يتمثَّل بنظام المحاصصة، والذي تتَّخذه فرنسا نموذجاً بالاستناد إلى قانون عام (2000)، والمعروف بقانون المناصفة الذي بموجبه يتبع المشرِّع الفرنسي نمطاً معيَّناً في إلزام الأحزاب بتطبيق عدالة اختيار مرشَّحيها من بين النِّساء والرِّجال، حيث يفرض على الحزب اختيار مرشَّحيه بناءً على نسبة 50% من المرشَّحين من كلا الجنسين، ويطبَّق أسلوب الاقتراع المتعدِّد بواسطة اللَّائحة في انتخابات المجالس المحليَّة، ويتمُّ ترتيب أسماء المرشَّحين على اللَّائحة بالتَّناب بين الجنسين بشكل متساوٍ، وبالتالي إن لم يلتزم الحزب بذلك، يتمُّ حرمانه من المشاركة الانتخابية (شيجا، 2005).

الاعتبارات المساندة لتطبيق نظام الكوتا النسائية (الشيب، 2017):

1. من أهم الاعتبارات التي يستند إليها تطبيق نظام الكوتا الاعتبار الأهم، وهو اعتبار العدالة؛ فيعتبر عدد النساء في مجتمع ما قريباً من نصفه إذا لم يزد عن ذلك في بعض المجتمعات، حيث يرى أنصار هذا النظام أنه ليس من العدالة أن يتم حرمان نصف المجتمع من تمثيله في المجالس النيابية على كافة المستويات.
2. تعميق مفاهيم الانتماء الوطني، وتنمية مفهوم العطاء والإنتاج لدى المرأة، وتصور النظام السياسي بالاعتبار أنه ينقسم إلى جماعات ذات مصالح متباينة فيما بينهم، حيث إن الهيئات النيابية لها دور بارز، هو العمل على إفراح المجال للتعبير عن هذه المصالح والعمل على التوفيق بينها.
3. مصالح النساء تختلف عن مصالح الرجال، فمصلحة النساء الأهم هي السعي إلى تحقيق المساواة في العمل والتعلم وكسب الدخل، ومصالحهن في زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية، وللنساء مصلحة في زيادة دور مراكز رعاية الأمومة والطفولة وغيرها من القضايا التي تهتم المرأة ومصالحها (وهبي، 1991).

المبحث الرابع: الأدبيات السابقة بموضوع ذات الارتباط الدراسة: أولاً: الدراسات العربية

من أجل تكوين إطار مفاهيمي تستند إليه الدراسة الحالية، قامت الباحثة بمسح بعض الدراسات السابقة حول موضوع هذه الدراسة، وتم عرضها بالتسلسل من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

دراسة صالح (2018) بعنوان "المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية 2007-2013": توصلت هذه الدراسة إلى أن قانون البلديات منح المرأة الأردنية حق الانتخاب وحق الترشح لرئاسة المجالس البلدية وعضويتها، ومنحها عدداً من المقاعد الإضافية، حيث منح قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007م المرأة الأردنية حق الانتخاب وحق الترشح لرئاسة وعضوية المجالس البلدية، ومنحها مقاعد إضافية (بنسبة لا تقل عن 20%) من مجموع عدد أعضاء المجلس البلدي، تتنافس عليها المرأة فقط من دون الرجل، مع السماح لها بالتنافس الحر على المقاعد الأخرى، بمعنى أنها مرشحة للزيادة.

دراسة موفق (2018)، والتي جاءت بعنوان "مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير": أظهرت الدراسة أن مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية تُعدُّ دعامة أساسية من دعائم التنمية والتطور الديمقراطي، بل يجب تكثيف التوعية السياسية للمرأة، حيث تقع هذه المسؤولية على الأحزاب والنقابات ووسائل الإعلام المتنوعة بصورة خاصة، ومحاولة تقييم الواقع السياسي للمرأة الأردنية ورصده، خاصة بعد التحولات السياسية التي شهدتها الأردن خلال العقدين الماضيين ضمن التوجهات الحكومية، وتسليط الضوء على

مدى مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار، ومشاركتها في مؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات ووسائل الإعلام.

دراسة الرواشدة (2016) بعنوان "المُعيقات التي تحدُّ من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسيَّة في ضوء بعض المتغيِّرات الاجتماعيَّة": خلصت إلى أنَّ المُعيقات الثقافيَّة والاجتماعيَّة والسياسيَّة والاقتصاديَّة والإعلاميَّة والقانونيَّة، من أهمِّ المُعيقات التي تحدُّ من مشاركة المرأة الأردنيَّة في الحياة العامَّة، إذ لا توجد فروق بين المتغيِّرات الاجتماعيَّة والعوائق التي تحول دون المشاركة بالنسبة للعمر، وقد خرجت الدِّراسة بتوصيات عدَّة أهمُّها: ضرورة العمل على تثقيف أفراد المجتمع لتغيير معتقداتهم حول مشاركة المرأة في العمل السياسي، والعمل على تحسين تمكينهم الاقتصادي.

دراسة دبابنة (2012) بعنوان "المشاركة السياسيَّة للمرأة الأردنيَّة: الوضع التشريعيُّ والتَّحدِّيات الهيكلية": حيث تناولت هذه الدِّراسة -بشكل خاصٍ- التَّحدِّيات الرئيسيَّة التي تعيق تقدُّم المرأة، استخدمت هذه الدِّراسة أسلوب تحليل المحتوى التاريخيِّ والوثائق القانونيَّة ذات الصِّلة بموضوع هذه الدِّراسة، ومناقشة دور قانون الانتخاب المؤقَّت لعام 2010م في تحقيق مفاهيم المواطنة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين الذُّكور والإناث، وتمكين المرأة ومشاركتها في عمليَّات اتِّخاذ القرار.

ثانياً: الدِّراسات الأجنبيَّة:

أجرى اتِّحاد البرلمان الدَّوليُّ Inter-Parliamentary union (2018) دراسة بعنوان:

"Sexism, harassment and violence against women in parliaments in Europe"

ومن أهمِّ النَّتائج التي خرجت بها هذه الدِّراسة أنَّ نسبة 85.2% من النِّساء تعرَّضن للعنف النَّفسيِّ وتلقين تهديدات بالقتل أو الاغتصاب، ونسبة 58.2% من النِّساء تعرَّضن لاعتداءات جنسيَّة على الإنترنت وشبكات التَّواصل الاجتماعيِّ، وفيما يتعلَّق بالإبلاغ عن هذه الحوادث، أظهرت الدِّراسة أنَّ 53.5% من البرلمانيَّات و 33.3% من البرلمانيَّات اللَّائِي تعرَّضن للعنف الجسديِّ، أبلغن الشُّرطة عن أجهزة أخرى، وأنَّ 50% فقط من البرلمانيَّات تعرَّضن للتهديد بالقتل.

كما أجرت منظمة العفو الدَّوليَّة Amnesty international (2018) دراسة بعنوان: **Women's**

"Experience of Abuse and Harassment on Social Media": لرصد الانتهاكات والاعتداءات

التي تتعرَّض لها النِّساء من خلال الشبكات الاجتماعيَّة. إذ يقع السياسيُّون ضحيةً لتغريدة مسيئة كلَّ 30 ثانية، حيث يتمُّ إرسال 1.1 مليون تغريدة مسيئة إلى النِّساء -ما يقرب من واحدة كل 30 ثانية-، كانت استجابة الشركة للإساءة أو التَّحرُّش غير كافية، حيث أبلغت عمَّا يقرب من 30% من النِّساء في جميع البلدان التي يغطِّيها استبيان

-باستثناء الدنمارك- من مستخدمي تويتر، أن استجابة الشركة للإساءة أو التحرش لم تكن كافية، وُجدت بين النساء اللاتي شملهن الاستطلاع وتعرضن للإيذاء أو التحرش عبر الإنترنت.

كما أجرى (Azaam)(2019), دراسة بعنوان:

"The Status of Jordanian Women and Obstacles of their Access to High Political

and Administrative Post" تهدف إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تواجه تبؤ المرأة للمواقع السياسية وصنع القرار، وتذليل تلك المعوقات لتعزيز فرص المرأة في المشاركة السياسية والاجتماعية، وأهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة: أن أفراد العينة إيجابية لصالح مكانة المرأة الذاتية والسياسية والتشريعية، ومن أهم توصيات هذه الدراسة: تخصيص صندوق دعم حكومي للدعم المالي للمرأة؛ لتمكينها من امتلاك مشاريع استثمارية صغيرة، وتوفير برامج اقتصادية لتعزيز المكانة الاقتصادية للمرأة.

كما أجرى (Bardall)(2011)، دراسة بعنوان:

"breaking the Mold: Understanding Gender and Electoral violence"

الدراسة إلى توفير إطار جديد لجميع أشكال العنف ضد المرأة، حيث وجدت هذه الدراسة أن المرأة تتعرض لكافة أنواع العنف خلال فترة الانتخابات والمدة التي تسبقها، سواء أكانت تصويماً أم ترشحاً أو عملاً في مراكز الاقتراع. أظهرت النتائج أن 11% من النساء يتعرضن للتحرش اللفظي و 10% من النساء يتعرضن للإيذاء الجسدي. أظهرت النتائج أن المرشحات للمناصب السياسية أكثر عرضة بنسبة 48% للعنف السياسي ضدهن، بينما تأتي الناخبات في المرتبة الثانية بنسبة 22%.

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل وصفاً للإجراءات التي قامت بها الباحثة لتحقيق أهداف هذه الدراسة، والذي فيه وصف مجتمع الدراسة الذي سُحبت منه العينة، والطريقة التي اختيرت بها، ووصف لأدوات الدراسة والإجراءات التي اتُبعت للتأكد من صدقها وثباتها، وكيفية تطبيقها على أفراد العينة، ووصف طريقة جمع البيانات، فضلاً عن الإشارة إلى الأساليب الإحصائية التي استُخدمت، وذلك على النحو الآتي:

منهجية الدراسة:

لقد بينت الباحثة في مقدمة الدراسة، والتي تم الإشارة فيها إلى استخدام المنهجية الوصفية التحليلية الكمية، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية مسحية لملاءمتها طبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها، وتم تطبيق الدراسة على عينة من مجتمعها، والتي تم اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنية ممن مارسن الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة من (2010 – 2020).

عينة الدراسة:

تمّ تطبيق الدراسة على عينة من مجتمعها، والتي تمّ اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنيّة من العاصمة عمّان ممّن مارسن الحياة السياسيّة في الأردن خلال الفترة من (2010-2010).

أداة الدراسة

تمّ بناء أداة الدراسة بالرجوع إلى الأدب النظريّ والدراسات السابقة، حيث تمّ بناء الأداة من (25) فقرة، جميعها تتعلّق بأسئلة الدراسة وعنوانها: دور المرأة في الحياة السياسيّة في الأردنّ 2010 – 2020. وتتألف أداة الدراسة من البيانات الأساسيّة لأفراد الدراسة، و فقرات أداة الدراسة الـ (25).

صدق أداة الدراسة:

يُقصّد بصدق الاستبانة، أن تكون استبانة الدراسة قادرة على قياس وتحقيق ما صُمّمت من أجله بما يحقق أهداف الدراسة، وقد تمّ قياس صدق الاستبانة بطريقتين، وهما كما يلي:
صدق المحتوى (المحكّمين):

قامت الباحثة بإعداد استبانة الدراسة، والتي تتعلّق بدور المرأة في الحياة السياسيّة في الأردنّ، وذلك من خلال الاطّلاع على الدراسات السابقة والمراجع التي تتصلّ بهذا الموضوع، وبعد ذلك تمّ عرض الاستبانة في صورتها الأولى على بعض الاساتذة الأكاديميين ومن لهم خبرة واطّلاع في الحياة السياسيّة في الأردنّ؛ للإسترشاد بأرائهم حول الفقرات التي تضمّنتها الاستبانة، حيث تمّ حذف بعض الفقرات التي لا ترتبط بموضوع الاستبانة، وتمّ تغيير بعض العبارات بما يناسب موضوع الاستبانة، كما تمّ تعديل فقرات أخرى حتّى تمّ التّوصّل إلى الصّورة النهائيّة للاستبانة، ثمّ تمّ توزيع الاستبانة على عينة الدراسة والمتمثّلة في المرأة في أنحاء عمّان.

فقد تمّ عرض المقياس الذي يتكوّن من (30) فقرة في الصّورة الأولى على (10 محكّمين) من أعضاء الهيئة التدريسيّة في تخصّصات العلاقات الدوليّة والدراسات الدبلوماسية، والعلوم السياسيّة، والقياس والتّقويم، وعلم النفس التّربويّ، وعلم الاجتماع؛ في الجامعة الأردنيّة وفي جامعة الحسين بن طلال، وفي جامعة البلقاء التّطبيقيّة، وجامعة البترا، وذلك لإبداء آرائهم في صدق المضمون وانتفاء العبارات للمقياس ومدى ملاءمتها لقياس ما وُضعت لقياسه، ودرجة وضوحها، ومن ثمّ تمّ اقتراح التّعديلات المناسبة، وقد تمّ اعتماد معيار (80%) لبيان صلاحية الفقرة، وبناءً على آراء المحكّمين تمّ تعديل بعض الفقرات من ناحية الصّيغة لزيادة وضوحها، وتمّ حذف بعض الفقرات، بسبب تشابهها وقرب مدلولها مع فقرات أخرى، وتمّ حذف فقرات أخرى

لعدم مناسبتها لأغراض الدراسة وعدم مناسبة بعضها للبعد الذي تنتمي إليه، وبالنتيجة أصبح المقياس يتألف من (25) فقرة، واعتبرت الباحثة آراء المحكّمين وتعديلاتهم دلالة على صدق محتوى أداة الدراسة وملاءمة فقراتها وتنوعها، وبعد إجراء التعديلات المطلوبة، تحقّق التوازن بين مضامين المقياس في فقراتها، وقد عبر المحكّمون عن رغبتهم في التفاعل مع فقراتها، ممّا يشير للصدق الظاهري للأداة.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها؛ قامت الباحثة بالإجراءات الآتية:

1. الاطلاع على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمختصة، وقد استفادت الباحثة من بعض الدراسات السابقة، واستفادت أيضاً من أدوات القياس المطبّقة في بعض الدراسات السابقة.
2. تحكيم أداة الدراسة من قبل مجموعة من المحكّمين المختصّين، وإجراء التعديلات المقترحة في ضوء ملاحظاتهم.
3. اختيار عينة الدراسة وتطبيق أداتها على أفرادها.
4. جمع بيانات الدراسة باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) وإدخالها عليه وتحليلها إحصائياً، وتفسير النتائج ووضع التوصيات.

متغيرات الدراسة:

تشتمل الدراسة على المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: دور المرأة.

المتغير التابع: الحياة السياسية.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، وبعد أن يتمّ إدخال بيانات الاستبانة (أداة الدراسة) إلى البرنامج الإحصائي (SPSS)؛ استخدمت الباحثة المعادلات الإحصائية للإجابة على أسئلة الدراسة، وكانت كما يلي:

1. التكرارات والنسب المئوية والمتوسّط الحسابي والوسيط.
2. معامل ارتباط بيرسون.
3. اختبار معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha).
4. اختبار t للعينة الواحدة (One-Sample T Test).

5. اختبار تحليل التباين الثنائي (Two-way anova).

النتائج والتوصيات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمناقشة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة، من خلال الإجابة عن أسئلتها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرئيسي:

ما هو دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة (2010-2020)؟

أظهرت نتائج الدراسة أن المتوسط الحسابي لأداء عينة الدراسة التي تم اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنية من العاصمة عمان ممن مارسن الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة من (2010-2021) قد بلغ (78.99%). وأن مستوى الدلالات لأداء عينة الدراسة التي تم اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنية من العاصمة عمان ممن مارسن الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة من (2010-2021) بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي للمتغيرات (العمر، المستوى التعليمي، المهنة/الوظيفة، مكان الإقامة)، قد بلغت على النحو التالي التالي: حاز مستوى الدلالة (المستوى التعليمي) على معدل تراكمي (0.59132) (%، وحاز مستوى الدلالة (مكان الإقامة) على معدل تراكمي (0.58392) (%، وحاز مستوى الدلالة (العمر) على معدل تراكمي (0.30076) (%، بينما حاز مستوى الدلالة (المهنة/الوظيفة) على معدل تراكمي (0.21952) (%).

ويمكن أن تُعزى نتيجة الدراسة للأسباب التالية: نتيجة تطوّر النظرة الأردنية تجاه المرأة، وانطلاقاً من مبدأ الديمقراطية وارتفاع نسبة الوعي المجتمعي الديمقراطي لمفهوم مشاركة المرأة السياسية، بالإضافة إلى خروج المرأة إلى سوق العمل الذي عزز لديها شعور المسؤولية المجتمعية، وبالتالي انعكس ذلك إيجاباً على مشاركتها السياسية في الأردن.

ثانياً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الأول:

ما هو أثر المستوى التعليمي على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة (2010-2020)؟

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدلالات لأداء عينة الدراسة التي تم اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنية من العاصمة عمّان، ممن مارسن الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة من (2010-2021) بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى الدلالة "المستوى التعليمي" (أقل من الدبلوم، دبلوم، بكالوريوس، ماجستير، دكتوراه). وقد بلغت على النحو المتتالي التالي: حاز مستوى الدلالة (بكالوريوس) على معدل تراكمي (0.51088%)، وحاز مستوى الدلالة (ماجستير) على معدل تراكمي (0.47388%)، وحاز مستوى الدلالة (دكتوراه) على معدل تراكمي (0.45704%)، وحاز مستوى الدلالة (دبلوم) على معدل تراكمي (0.3816%) بينما حاز مستوى الدلالة (أقل من الدبلوم) على معدل تراكمي (0.32604%).

ويمكن أن تُعزى نتيجة الدراسة إلى أن عدد النساء الأردنيات الحاصلات على درجة البكالوريوس أكثر من باقي الدرجات العلمية الأخرى، ممّا يعكس النتيجة الكلية للدراسة.

ثالثاً: مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الفرعي الثاني:

ما هو أثر مكان السكن على دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة (2010-2020)؟

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى الدلالات لأداء عينة الدراسة التي تم اختيارها بشكل عشوائي من (400) سيّدة أردنية من العاصمة عمّان، ممن مارسن الحياة السياسية في الأردن خلال الفترة من (2010-2021) بعد استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي لمستوى الدلالة "الموقع الجغرافي" (شمال عمّان، شرق عمّان، غرب عمّان، جنوب عمّان). قد بلغت على النحو المتتالي التالي: حاز مستوى الدلالة (غرب عمّان) على معدل تراكمي (0.44352%)، وحاز مستوى الدلالة (شمال عمّان) على معدل تراكمي (0.43956%)، وحاز مستوى الدلالة (جنوب عمّان) على معدل تراكمي (0.41664%)، بينما حاز مستوى الدلالة (شرق عمّان) على معدل تراكمي (0.2286%).

ويمكن أن تُعزى نتيجة الدراسة إلى ارتفاع نسبة التعليم والاختلاف بنسبة الثقافة المجتمعية للأقاليم، ممّا جعل من منطقة غرب عمّان منطقة ذات مناخ مساعد لمشاركة المرأة في الحياة السياسية، بالإضافة إلى

تغيّر الصورة النمطية للمرأة داخل المجتمع الأردني، حيث أصبحت الصورة لا تقتصر على موقف الرجل من المرأة فقط، ولكن أيضاً نجد أن المرأة تثق في أداء المرأة السياسي وفي قراراتها.

النتائج

مما سبق، يتضح لنا دور المرأة في الحياة السياسية بالنقاط التالية :

1. تفعيل مشاركة المرأة في الحياة السياسية عبر إيجاد وعي عام في المجتمع بأهمية دور المرأة وحيوية مشاركتها في الحياة السياسية، لذا يجب رصد الصعوبات والتحديات الاقتصادية والإعلامية والتشريعية التي تحول بين المرأة وبين أدائها السياسي، ووضعها بين يدي صانعي القرار وعرضها على الرأي العام؛ حتى يتسنى لها إزالة كل العقبات أمام مشاركتها في الحياة السياسية.
2. زيادة وعي المرأة والرجل بأهمية مشاركة المرأة في الحياة السياسية من خلال عمليات التوعية والتدريب والتثقيف، وإبراز الأدوار الحديثة للمرأة، وخاصة الأدوار السياسية في الكتب والمناهج التعليمية في المراحل الدراسية كافة.
3. إعداد المزيد من الدراسات التي تبحث في دور المرأة في الحياة السياسية في الأردن؛ لتسليط الضوء على التطور الحاصل في دور المرأة في الحياة السياسية.
4. دعم الأحزاب السياسية وزيادة دورها في التأثير على النساء سياسياً وجذبهن للعمل السياسي المنظم، وفي النضال الوطني وتوعيتهن بحقوقهن السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل الوصول إلى المجالس النيابية ومواقع صنع القرار وزيادة دور المنظمات النسائية الفاعلة التي تؤمن بالحل الديمقراطي لقضية المرأة وتوعيتها.
5. تبني برامج خاصة بتعزيز الدور السياسي للمرأة في أجهزة السلطة السياسية، واتخاذ إجراءات لحماية المترشحات من كل الضغوطات والتقييد والتهديد الذي يتعرضن له عند ترشحن.

التوصيات والمقترحات

بناءً على نتائج الدراسة، فإن بالإمكان عرض مجموعة من المقترحات والتوصيات، والتي من الممكن -إذا تمّ الأخذ بها- زيادة نسبة مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية، وهي:

1. تسليط الضوء على دور المرأة السياسي ومدى مشاركتها في الحياة السياسية، ومشاركتها في الجمعيات والأحزاب السياسية وفي مراكز صنع القرار وغيرها من المواقع القيادية.
2. تسليط الضوء على مشاركة المرأة في الندوات والمؤتمرات، على المستويين المحلي والعربي الدولي.
3. تسليط الضوء على دور المرأة الإيجابي في تأسيس الجمعيات النسائية في الأردن، وقد أخذت على عاتقها دوراً هاماً في تقديم الخدمات التعليمية والصحية والمساعدات للأسر الفقيرة.
4. يجب على المرأة تنمية مهاراتها؛ كي تتمكن من ممارسة العمل السياسي، من خلال تنمية قدراتها الذاتية للتأثير على الآخرين، وممارسة حقها الدستوري باعتباره واجباً وطنياً، والمشاركة في العملية الديمقراطية والانتخابية ترشيحاً وانتخاباً، وهذا بدوره يعمق دورها في الممارسة الديمقراطية.
5. تعديل التشريعات الدولية المتناقضة مع المعاهدات الدولية، في ضوء المساواة بين الجنسين في كافة المجالات، والتأكيد على النصوص الخاصة بالكووتا أو تمكين المرأة سياسياً.
6. المحافظة على التمثيل النسبي للمرأة في البرلمان والمجالس البلدية، وزيادة حصص التمثيل النسبي ليحقق العدالة على مستوى محافظات أو أقاليم الدولة، وإعادة النظر في قوانين الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لتطويرها وتفعيل دورها في المشاركة السياسية، بما يعزز من دور المرأة على الأصعدة كافة، وفي شتى المجالات والهيئات والدوائر.
7. العمل على التنشئة في الأسرة والمدرسة، والسعي لتغيير الانطباع الاجتماعي السائد تجاه المرأة، عن طريق حملات للتوعية تقوم بها المنظمات النسائية المختلفة ووسائل الإعلام، بهدف تشجيع النساء والرجال على انتخاب النساء، وشرح أهمية مشاركة المرأة في مواقع اتخاذ القرار.

المراجع

المراجع العربية

- ابو غزالة، هيفاء، (2007)، دراسات برلمانية اقليمية. عمان: صندوق الأمم المتحدة الانمائي للمرأة (اليونيفيم).
- ابوحمود، موفق محمد (2018). مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية: الثابت والمتغير، المجلد: 41، العدد: 473.
- بيبيرس، ايمان (2018). المشاركة السياسية للمرأة - جمعيات النهوض وتنمية المجتمع، ص10.
- حليم، نادية (2013). المرأة العربية والمشاركة السياسية، المجلد: 50، العدد: 2.
- الحوات، علي (2011)، النظرية الاجتماعية: اتجاهات أساسية، منشورات الجأ للطباعة والبحث العلمي، القاهرة، مصر.
- الخلايله، هشام. (2012). اثر الإصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية 1999-2012، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط.
- الخالدة، صالح (2018). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية 2007-2013، المجلد: 46، العدد: 1.
- دبابنه، عبير (2012). المشاركات السياسية للمرأة الأردنية: الوضع التشريعي والتحديات الهيكلية، المجلد: 27، العدد: 2.
- الرواشدة، علاء زهير (2016). المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة الأردنية في الحياة السياسية في ضوء بعض المتغيرات الاجتماعية: دراسة ميدانية على عينة من النساء الرائدات في اقليم الشمال، المجلد: 43.
- زهرة، د.عطا محمد (2009). النظام السياسي الأردني، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- سعدالدين، نادية (2005). مستقبل دور المرأة الأردنية في ضوء التنمية السياسية في ضوء السياسات المعلنة، المستقبل العربي، العدد 321.
- سعدالله، يسرى شعبان (2011). مقياس تمكين المرأة المعيلة، المجلد: 2، العدد: 30.
- شتيوي، موسى، وداغستاني، أمل، (1994). المرأة الأردنية والمشاركة السياسية، عمان: مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية.

- السرعة، محمد كنوش ونرمين يوسف غوانمة،(2011). " الكوتا النسائية في النظام الانتخابي الأردني: من وجهة نظر المرأة الأردنية"، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد: 27، العدد: 1.
- الشولي، احمد (2012)، المدارس النظرية في التحليل التطبيقي، مجلة منبر الحوار، السنة التاسعة، ع24.
- عاشور، اياس، (2003). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية (1989- 2001)، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد الدبلوماسي الأردني، عمان، الأردن.
- العزام، عبدالمجيد (2019). واقع المرأة الأردنية ومعيقات وصولها إلى المواقع السياسية والإدارية العليا في الدولة الأردنية: دراسة استطلاعية، المجلد: 34، العدد: 4.
- العياشي، الفرار (2021). المرأة والمشاركة السياسية: دراسة سيوسولوجية لأنماط الهيمنة الذكورية وإعادة الإنتاج السياسي، المجلد: 5، العدد: 1.
- فتحي، بكار (2013). الاغتراب السياسي وأثره على المشاركة السياسية: دراسة حالة في الجزائر للعام 1989 - 2012، شهادة ماجستير منشوره. جامعة د الطاهر سعيده مولاي.
- فريدة، غلام اسماعيل، (2005). التمكين السياسي للمرأة، 4 ايلول، العدد: 25.
- الكريني، ادريس (2008). ورقة قدمت في مؤتمر الانتخابات والتحويلات الديمقراطية في العالم العربي خطوة إلى الامام أو خطوة إلى الوراء، مركز القدس للدراسات السياسية ، ص27.
- المشاقبة، امين (2010)، التربية الوطنية في الأردن، ط8، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.
- مشاقبة، امين، وشقير، دينا (2017)، نظريات التنشئة السياسية والثقافة السياسية، القاهرة، دار عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية.
- المونفي، كمال (1980)، الثقافة السياسية للفلاحين المثريين: تحليل نظري دراسة ميدانية في قرية مصرية، ط1، دار ابن خلدون، بيروت.
- موهوب، الطاهر (2001)، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، القاهرة.
- هاشم، عزة جلال (2007). المشاركة السياسية طبيعتها ومحدداتها، الأزاريطة: دار المعرفة الجامعية.
- وهبأن، احمد (2009)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، ط4، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر.
- وهبي، عزة (1991). نظام الحصص كآلية لتفعيل دور المرأة برلمانيا - قضايا برلمانية، العدد 23، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

المراجع الأجنبية

Amnesty International&Ipsos MORI, (2017), London.

Bardall, G (2010): **A conflict cycle perspective on Electoral violence**.
Monday developments, Interaction Vol 28, no3, March.

Sills, L.D., (1968). **International Encyclopedia of Social Sciences**, Vol.11,
12, the Macmillan Co., the Free Press, N.Y.